



كلمة في البداية

إسرائيل وإعادة إنتاج متلازمة «شغب يسكن وخذ»!

أنطوان شلحت

ما زالت قضية امتناع إسرائيل عن تزويد الفلسطينيين من سكان الأراضي المحتلة منذ العام ١٩٦٧ باللقاح ضد فيروس كورونا تتفاعل، وبين هذه التفاعلات الخلو من ذلك التصرف الذي يتم انتهاجه عن سبق عمد وإصرار، إلى استنتاج فحواه أن دولة الاحتلال عنصرية بامتياز.

وتفجرت هذه القضية مع بدء جهاز الصحة في إسرائيل بتطعيم الجمهور العريض ضد فيروس كورونا، وبموازاة ذلك مطالبة عدة منظمات لحقوق الإنسان السلطات الإسرائيلية بأن تؤمن وصول تطعيمات ذات نوعية جيدة إلى الفلسطينيين سكان الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين عملاً بما يلزمها من قوانين بوصفها سلطة احتلال.

وصدق أحد الأكاديميين الإسرائيليين ممن خلصوا إلى مثل الاستنتاج المذكور أعلاه، بقوله إن سلوك إسرائيل حيال غير اليهود الذين يعيشون بين ظهرانيها، وحيال الأراضي المحتلة منذ ١٩٦٧ التي يسكنها ملايين الفلسطينيين، لا تحركه معايير سياسية ولا قواعد سلوك تلزم أي دولة متحضرة وسوية، إنما تحركه غريزة جينية قديمة مستتلة من متلازمة الآية التوراتية «هوذا شغب يسكن وخذ»، وتبين الشغب لا يخسب، وهي الغريزة عينها التي راقت «الشعب اليهودي» على مر التاريخ من دون أخذ تداعياتها الكارثية في الاعتبار، وعلى ما يبدو يعاد إنتاجها من جديد هذه الأيام، ببريق ساطع.

ولا بد من أن يضاف إلى هذا أن عملية التطعيم، بل وكل قضية المواجهة المتسلسلة لتفشي جائحة كورونا، تصادفتا مع تسييس كل شيء في إسرائيل تحت وطأة أزمة سياسية غير مسبوقة تجد نفسها في خضوعها، بالأساس على إيقاع سعي رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو للتمسك بسدة الحكم على الرغم من شبهات الفساد التي تحوم حوله، ومن خلال التنكر العناني للسوابق الإسرائيلية بهذا الشأن، التي تظهر أن كل الزعماء الذين سبقوه استقالوا من مناصبهم الرسمية فور تقديم لوائح اتهام ضدهم بارتكاب الشبهات عينها، وقد تسببت هذه الأزمة السياسية حتى الآن بإجراء أربع جولات انتخابية خلال أقل من عامين.

ومن الطبيعي أن يطاول هذا التسييس عملية التلقيح ضد الفيروس، باعتباره أول عامل يمكن أن يطيح بنتنياهو، في ضوء ما ترتب عليه من تداعيات صحية واقتصادية - اجتماعية أخذت بالتفاقم يوماً بعد يوم.

وثمة جوانب أخرى تبدو مثيرة للدهشة على وقع هذه الأزمة، أبرزها وأكثرها جدة مغالطة الفلسطينيين في إسرائيل لكسب أصواتهم، وهي مغالطة كان أول من عرف على لحنا نتنها هو نفسه وسرعان ما سرت عدواها، كسريان النار في الهشيم، لدى سائر الأحزاب الصهيونية انتعاش حتى بالحزب الوحيد الذي ما زال يجاهر بأنه «يسار صهيوني»، ميرتس - ولا يمكن أن نسلط، عند تحليل أسباب هذه المغالطة ذات الغاية الواضحة، سبب الخلافات التي نبتت بين صفوف مركبات القائمة المشتركة بشأن الخطوط الحمر للعمل البرلماني، التي من شأن عدم تجاوزها أن يشكل ضمانة لعدم مس التمثيل السياسي الاتادي بنواتب النهج الوطني.

ومع ذلك يبقى الأمر الأساس أن امتناع إسرائيل عن تزويد الفلسطينيين في أراضي ١٩٦٧ باللقاح هو نتيجة طبيعية لنظام تفوق يهودي من النهر إلى البحر؛ نظام أبارتهايد، كما أكدت ذلك وثيقة مهمة جديدة صادرة عن «بتسيلم - مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة» قبل عدة أيام وعرضت فيها المبادئ التي توجه هذا النظام وقدمت أمثلة وقاعدة بيانات على تطبيق تلك المبادئ، كما أشارت إلى الاستنتاج المشتق من ذلك بخصوص تعريف هذا النظام، وبخصوص حقوق الإنسان.

ومن ضمن تلك المبادئ أشير على نحو خاص إلى «قانون أساس قومية»، وإلى مخططات الضم وبخصوص الأول ورد في الوثيقة ما يلي: ينص قانون تقرير المصير للشعب اليهودي - وحده فقط - ويقرز أن تمييز يهود عن غير اليهود (في إسرائيل والعالم كله) تمييز أساس وشرعي. على هذا الأساس فإنه قانون يبيع التمييز المماس لصالح اليهود ضد غير اليهود كجهداً قانوني ملزم في مجالات إقامة البلدات والإسكان والأرض والمواطنة واللغة والثقافة. صحيح أن إسرائيل عملت وفق معظم هذه المبادئ في الماضي قبل سن القانون المذكور بكثير، ولكن تكريس التفوق اليهودي في نص قانون أساس - خلافاً لقانون عادي أو ممارسات فعلية - يعكس مبادئ دستورية ملامة. بالتالي لم نعد فقط أمام رسالة إلى جميع أجهزة السلطة مفادها أنه من اللائق العمل على تحقيق التفوق اليهودي في كافة الأراضي التي تسيطر عليها إسرائيل، بل إن الرسالة الآن: أنتم ملزمون بذلك (بقوة قانون دستوري).

بكلمات أخرى: ما كان من الممكن الوصول إلى مبادئ كهذه لو لم تكن العنصرية مفاصلة وكذلك التمييز على أساس إثني.

آخر أسلحة نتنها الانتخابية: تسييس اللقاح بعد تسييس «كورونا»!

كتب عصمت منصور:



(الصورة عن «شينخوا»)

نتنها، «دبلوماسية اللقاح».

بدل ذلك تستغل الوباء «الممارسة الإبراز» ومحاولة تحقيق مكاسب فيما يتعلق بالإسرائيليين ووجودها المأسورين في قطاع غزة.

عبر عن المضمون ذاته ران غولدشتاين، مدير منظمة «أطباء من أجل حقوق الإنسان»، في مقالة نشرها على موقع «سحاه كوميت» الإسرائيلي التقدمي حمل عنوان «وصمة كبيرة»، تحدث فيها عن الرسائل التي وجهتها منظمتهم لمنسق أعمال الحكومة في الأراضي المحتلة الكولونيل كميل أبو ركن وزير الصحة يولي إداشتاين، والتي طالبتهما بتوفير اللقاح للفلسطينيين وحذرتهما من مغبة عدم القيام بهذه الخطوة تحت مبررات واهية مثل أن «الفلسطينيين لم يطلبوا» أو أنهم «لا يريدون اللقاح من إسرائيل»، أو أي مبرر آخر، كون هذه المبررات لم تمنع إسرائيل من شق الطرق في أراضيهم لصالح المستوطنين وفق تعبيره، كما أنها لا تعفي إسرائيل من «مسؤوليتها القانونية والأخلاقية عن تطعيم السكان الفلسطينيين الذين يعيشون تحت حكم الأبارتهايد الذي تفرضه إسرائيل عليهم».

المستوطنون نعم، الفلسطينيون لا

أفردت صحيفة «يديعوت أchronوت»، عنواناً بارزاً لما وصفته بالفضيحة التي تشهدها عمليات التلقيح في المستشفيات الإسرائيلية لكونها تقدم اللقاح للأطباء والطواقم الطبية والإدارية وتستثني عمال النظافة، بينما تم تجاهل التمييز الذي تمارسه إسرائيل بشكل متعمد ضد خمسة ملايين فلسطيني في الضفة وغزة والقدس ممن يخضعون للاحتلال العسكري المباشر، ويندرجون تحت مسؤوليتها وفق القانون الدولي، رغم أنها تصنف عالمياً على أنها واحدة من عشر دول تستحوذ على ٩٥٪ من اللقاحات في العالم، والأولى عالمياً في تملك اللقاح وتوزيعه، وفق ما صرح به الناطق باسم الخارجية أوفير جندلمان.

موقع ice الإسرائيلي كشف أن إسرائيل تنقل اللقاحات خارج الخط الأخضر للمستوطنين فقط، بينما ملايين الفلسطينيين الواقعين تحت احتلالها العسكري لا يحصلون عليه، وهو الأمر الذي دفع منظمات حقوقية عالمية إلى اتهام إسرائيل بالتمصل من التزاماتها التي يفرضها عليها القانون الدولي، وفق ما نشرته صحيفة «الغارديان».

اعتبر الكاتب الفلسطيني مصطفى إبراهيم أن إسرائيل ملزمة أخلاقياً وإنسانياً وقانونياً بتزويد الفلسطينيين باللقاح كونها تحتل أراضيهم وتستأثر بمواردها وتسيطر على الحدود والمعابر وكافة مناحي الحياة كما أنها تمنعهم من حرية الحركة، وأن هذا الحق نصت عليه وثيقة جنيف الرابعة صراحة في المادة ٥٦ والتي تنص على أن من مسؤوليات دولة الاحتلال «ضمان وصيانة والحفاظ على الصحة العامة في الأراضي التي تحتلها واعتماد وتطبيق الإجراءات الوقائية اللازمة لمكافحة انتشار الأمراض المعدية والأوبئة» ولكنها

أطلقت إسرائيل على الحملة اسماً يوحي بالمشاركة والنفس التطوعي والروح الجماعية إلا أن وزير الأمن الداخلي أمير أوحانا ومن خلال التوجيهات التي أصدرها إلى مديرية مصلحة السجون بعدم إعطاء اللقاح للمساكين وتجاهل المعايير التي وضعتها وزارة الصحة، كشف عن حجم التسييس والمعايير اللا أخلاقية والعنصرية التي صاحبت الحملة وأصبحت الوجه الأبرز لها.

تصريحات أوحانا أثارت حتى استياء المستشار القانوني للحكومة، والذي صرح نائبه المحامي عميت هراري بأن على أوحانا أن يقوم «بتقديم اللقاح للأسرى دون إبطاء».

رفض الوزير أن يستجيب لتوجيهات المستشار القانوني ونائبه، وبدل ذلك ألغى على القضية فلا سياسياً يعكس الأزمة العميقة بين بنيامين نتنها وأقطاب حزب الليكود من جهة، وسلطات إنفاذ القانون والمنظومة القضائية من جهة أخرى، عندما اعتبر أن «تديد الأولويات تقع ضمن اختصاص الجهات المنتخبة من الجمهور وليس الموظفين»، أولوية.

تدخل الرئيس الإسرائيلي رؤوفين ريفلين، وعلى خلفية الجدل الذي أخذ بعداً إعلامياً كبيراً، وقام بإرسال رسالة إلى وزير الصحة شدد فيها على المعايير «الأخلاقية اليهودية والديمقراطية» التي يجب أن تحكم عملية التطعيم، وضرورة أن لا تشوبها شبهة التسييس، وأن السجناء (الذين لم يحدد هويتهم جنائياً أم أمنيين) لهم الحق في تلقي اللقاح أسوة ببقية السكان.

قرار أوحانا العنصري حول عدم تقديم اللقاح للسجناء والأسرى، وأصل القضية إلى قاعات أعلى الهيئات القضائية في إسرائيل وهي المحكمة العليا التي سبق لرئيسها الأسبق أهارون باراك أن حدد مبدأ تحول إلى ناظم للعلاقة بين الحقوق المدنية والاجتماعية الأساسية الممنوحة من الدولة، وما بين من يقبوع داخل السجون، عندما قال إن «جدران السجون لا يجب أن تحول بين الإنسان وحقوقه الأساسية»، وهو المبدأ البيدي الذي تسلمت به خمس منظمات حقوقية تقدمت بالتماس ضد قرار أوحانا كونها ترى في القرار إخلافاً واضحاً بمسؤولية الدولة عن كل فئات المجتمع بمن فيها السجناء والأسرى بغض النظر عن خلفيتهم وتهمهم وانتماهم.

هذا الرأي الذي تمثله منظمات حقوق الإنسان والذي

بعد سقوط اقتراح إقرار الموازنة وإقرار الذهاب إلى انتخابات إسرائيلية رابعة، وعلى أثر انشقاق عضو الكنيست جدعون ساعر عن الليكود وترؤسه لحزب جديد بهدف الإطاحة بنتنها، وهو ما يندرز بأشتداد المنافسة وحصرها بين أحزاب اليمين واليمين المتطرف بعد تشتت أحزاب الوسط، يجد نتنها أو فرصة الوحيدة في الفوز في الانتخابات تكمن في التخلص من العامل رقم واحد الذي حرف جدول أعمالها عن القضايا السياسية والاتفاقيات المهمة التي وقعها مع دول خليجية وعربية، ألا وهو الكورونا.

وصفت نتنها صحيفة «معاريف» بأنه الشخص الذي جند الكورونا من أجل مصالحه الشخصية، فقد نجح في الوصول إلى اتفاق مع بيني غانتس وشق «أزرق أبيض» تحت شعار حالة الطوارئ ومحاربة كورونا، وهو الآن ومن خلال علاقاته مع زعماء العالم وبراعته الدبلوماسية استطاع أن يحول إسرائيل إلى الدولة رقم واحد في الحصول على اللقاح المضاد للفيروس، وأن يجند ماكينة الدولة الضخمة ومنظومتها بكامل طاقتها في سياق مع الزمن من أجل إنجاز عملية التطعيم قبل موعد الانتخابات وتسجيل نقطة أخرى في رصيده الانتخابي.

عامل التهويل وتخويف الجمهور الذي مارسه نتنها في بداية الجائحة من أجل الضغط على غانتس لجذبه إلى ائتلافه وشق «أزرق أبيض» عاد ليمارسه وفق صحيفة «هارتس» من خلال الإغلاقات السريعة والطويلة بذريعة النسخة البريطانية المعدلة من الفيروس «لخدمة أهدافه الانتخابية في التوقيت الذي يخدم هذه المصالح».

اختار نتنها، بهدائه المعروف، أن يجند حملة التطعيم ضد كورونا كجزء من حملته الانتخابية، حيث دمج بينها وبين احتضانه للجماهير العربية في الداخل، عندما وقف في أم الفحم مع متلقي التطعيم رقم مليون، لتكون هذه بداية حملة منظمة ضد القائمة المشتركة ويهدف سحب مزيد من الأصوات منها في المجتمع العربي الذي نزع عنه الشرعية، وخونه طوال الحملات الانتخابية السابقة عندما كانت المنافسة على أشدها بينه وبين كتلت «أزرق أبيض»، من أجل حشد وتجييش اليمين خلفه.

لا يريد نتنها لشيء أن يعكر صفو حملته الانتخابية المصيرية التي اختار لها عنواناً عريضاً هو إنجازة الشخصي وغير المسبوق في سرعة إحضار اللقاح، لذا ليس من المستغرب أن يقف ابنه يائير والمعروف بأنه الناطق غير الرسمي لوالده والذي يقول ما لا يقوى نتنها على قوله بحكم منصبه الرسمي، ويشن هجوماً عنيفاً على القناة ١٢ التي وصفها بأنها «الجزيرة» لمجرد أنها قطعت خطاب والده «التاريخي» الذي أعلن فيه أن إسرائيل ستحصل حاجتها كاملة من اللقاحات حتى شهر آذار القادم، من أجل بث خطابات نفتالي بينيت ويائير ليبد وساعر في الساعة نفسها.

ولاشك في أن آلية التعامل إسرائيلياً مع اللقاح ومن قبله مع الفيروس في كل ما يتعلق بالفلسطينيين، يصلح لأن تكون فصلاً مكثفاً عن الطبيعة العنصرية في التعامل الإسرائيلي مع الفلسطينيين والتنصل من المسؤولية والاستخدام الداخلي الانتهازي.

اللقاح.. والاحتلال

في الوقت الذي أعلن السياسي الفلسطيني ورئيس الإغاثية الطبية الدكتور مصطفى البرغوثي عن إطلاق حملة «طب الأبارتهايد» والتي تهدف إلى جمع توافيق من أطباء وعلماء ومناصري حقوق الإنسان في مختلف دول العالم، من أجل الضغط على إسرائيل للإيفاء بالتزاماتها التي يفرضها عليها القانون الدولي بتزويد أكثر من خمسة ملايين فلسطيني باللقاح المضاد لفيروس كورونا، كانت مذيعة إسرائيلية في القناة ١٢ تقول في برنامج إخباري صباحي بكل هدوء ودون أن يقاطعها أحد بأنها تفضل «إعطاء اللقاح للحوانات قبل أن يتم تقديمه للأسرى الأمنيين الفلسطينيين» في سجون الاحتلال!

إن الهوة الهائلة بين الموقفين تلخص الجدل الذي يصاحب حملة تطعيم الإسرائيليين باللقاح، وهي حملة وصفتها الدكتورة يعيل راينغزبرغ، مديرة صندوق المرضى العام في منطقة بيتح تكفا، بأنها «الحملة الطبية الأضخم منذ إنشاء إسرائيل».

قيد الطبع

المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار»

قضايا إسرائيلية (٨٠)

محور العدد:

إسرائيل في أفريقيا: سيرة تطور العلاقات



العلاقات الروسية- الإسرائيلية: الخلافات لا تُفسد للمصالح قضية!

كتب نهاد أبو غوش:



صورة تجمع الرئيس الروسي بوتين مع نتنياهو.

تثور بعد الغارة الأخيرة التي شنتها إسرائيل على مناطق واسعة في شرق سورية، وشملت مواقع وتجمعات عسكرية ومخازن أسلحة وذخيرة، ومع كل غارة جديدة تشنها قوات سلاح الجو الإسرائيلي على سورية، مجدداً الأسئلة حول حدود التفاهات الروسية- الإسرائيلية حيال سورية، وهل تملك إسرائيل تصريحا روسيا مفتوحا أم محدودا؟ أم أنها لا تملك أي تصريح للعمل في الأجواء السورية، ولماذا تلون القوات الروسية بالصمت تجاه ما يتعرض له حليفها المفضل في منطقة الشرق الأوسط؟ ثم ما هي فعالية منظومة الدفاع الجوي المعروفة بصواريخ إس ٣٠٠ التي تزودت بها سورية من موسكو في أواخر العام ٢٠١٨، وهل حقاً باتت هذه المنظومة في عهدة السوريين أم أن الروس يتحكمون بها؟ هذه الأسئلة وغيرها الكثير ليست إلا جزءاً من تفاصيل بالغة التعقيد والتداخل للعلاقات الروسية- الإسرائيلية التي مرت في أطوار متنوعة من الصعود والهبوط، والأزمات والانفراجات، ومع ذلك يمكن القول إنها كانت وما زالت علاقات جيدة ومميزة على الرغم من عديد الملفات الشائكة والتباينات الجوهرية بين الدولتين.

أوقعت الغارة الأخيرة التي شنتها إسرائيل فجر الأربعاء ١٣ كانون الثاني الجاري ٥٧ قتيلا، بحسب مصادر المرصد السوري لحقوق الإنسان الذي تعتمد معظم المصادر الغربية، وهذه المعلومات أكدت مصادر استخباراتية أميركية في تصريحات لوكالة أوشيتيد برس، وزادت على ذلك على المصادف على ذلك بان هذه الجوية نفذت بناء على معلومات استخباراتية أميركية، وأكدت أن وزير الخارجية مايك بومبيو ناقشها مع رئيس جهاز الموساد الإسرائيلي يوسي كوهين في اجتماع بواشنطن، والمصادر الإسرائيلية أكدت على طريقتها مسؤوليتها عن الغارة، من قبيل أن إسرائيل سوف تواصل عمل كل ما هو مطلوب لحماية أمنها، وبأنها لن تسمح بتواجد إيراني على حدودها.

كان ميدان العمليات هذه المرة واسعا، حيث شملت ١٨ ضربة جوية في المنطقة الممتدة بين مدينتي دير الزور والموكلم على الحدود السورية- العراقية، ومصيلة خسائر الغارة كانت كبيرة ووصلت بحسب المصادر عيناها إلى ٥٧ قتيلا، من بينهم عدد من الجنود السوريين، وأغلبية الضحايا هم إيرانيون أو من جنسيات مختلفة وأعضاء في ميليشيات موالية لإيران، ولعل في معرفة جنسيات الضحايا ما يفسر التفاضل الروسي عن هذه الهجمة التي سبقتها عشرات الهجمات التي طاولت معظم المناطق السورية.

احتواء قضية الطائرة

لا يمكن لأي متابع سوى الاقتراض أن ثمة تفاهات واسعة ومفصلة بين روسيا وإسرائيل بشأن سورية، وبحرية تحليق الطائرات الإسرائيلية في أجواها. أبسط الفرضيات تقول بأن البلدين معنيان بأن يتجنبنا أية مواجهة عسكرية مباشرة بينهما، وخاصة بعد ما كشفه حادث إسقاط الطائرة الروسية من طراز (إيل ٢٠) في أيلول ٢٠١٨ أثناء توجهها للقاعدة حميميم بواسطة الدفاعات الجوية السورية التي كانت تحاول التصدي للطائرة الإسرائيلية. روسيا حملت إسرائيل وقتها المسؤولية عن الحادثة التي أدت إلى مقتل ١٥ عسكريا روسيا. في البداية حاولت إسرائيل التنصل وإلقاءها على السوريين، وادعت أنها قامت بإعطاء الروس الإشارات المطلوبة في هذه الحالة، لكنها سرعان ما تداركت الأمر وأقرت بمسؤوليتها، وقد بادر بنيايمين نتنياهو لتعزية الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، والأهم أنه أوفد قائد سلاح الجو الجنرال عيمكاف نوركين إلى موسكو لتطويق ذيول الحادثة واتخاذ الترتيبات التي تكفل منع تكرارها في المستقبل.

اللافت في هذه الحادثة أن روسيا لم تغضب من إسرائيل بمقدار غضبها من تركيا عندما قامت الأخيرة بإسقاط طائرة سوخوي الروسية العام ٢٠١٥ فوق أجواء محافظة إدلب، وهي الحادثة التي تبعها تصعيد إعلامي متبادل، وسلسلة من الخطوات العقابية الروسية لتركيا، وإلغاء صفقات، ووقف الوفود السياحية الروسية لتركيا.

جري في الحالة الإسرائيلية احتواء الأمر بسهولة، وربما تعزيز وتفضيل التفاهات بشأن ما يمكن وما لا يمكن لإسرائيل القيام به في الأجواء السورية، ومن الواضح أن إسرائيل استوعبت تماما أن بقاء ودعم نظام الرئيس السوري بشار الأسد هو خيار روسي حاسم، ولا رجعة فيه، وبالتالي فإن من مصلحتها التسليم بهذه الحقيقة لا سيما وأن روسيا باتت لاعبا مركزيا رئيسا (إن لم تكن اللاعب الأول) في منطقة الشرق الأوسط، وهكذا فإن منطقة المناورة التي ظلت متاحة أمام إسرائيل في سورية، هي اللعب على الهوامش، وتحديدًا

التدخل ضد أي وجود عسكري إيراني في سورية، ومنع إمدادات السلاح لحزب الله في لبنان، وكذلك منع تواجد ميليشيات موالية لإيران أو لحزب الله في جنوب غربي سورية المحادية للجولان المحتل، ولكن مع مراعاة أن المصلحة الروسية تتمثل في بقاء النظام.

أوضح أكثر من مسؤول إسرائيلي أن تنامي الدور الروسي في الشرق الأوسط جاء نتيجة التراجع والانتكفاء الأميركي، وقال بوغوي يعلون حين كان وزيراً للدفاع في محاضرة له إن عودة روسيا إلى المنطقة جاءت نتيجة غياب الولايات المتحدة عن هذا المشهد، وتردها في اتخاذ موقف متأبر في دعم المحور السني ضد المحور الشيعي، وأضاف أن روسيا هي التي تقود تطورات المشهد في سورية ابتداء من تسليح النظام، مروراً بنزع سلاحه الكيماوي وانتهاء بعقد مؤتمر جنيف وذلك في ظل غياب الولايات المتحدة.

الملف الفلسطيني

ورغم سخونة الملفين السوري والإيراني في أجواء العلاقات الروسية- الإسرائيلية، فإن الملف الأكثر حساسية وتعقيدا هو الملف الفلسطيني، والموقف الروسي من قضية الشرق الأوسط وحل الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي لم يتغير بشكل جوهري منذ عهد الاتحاد السوفياتي السابق، فروسيا تؤيد حل الدولتين، وتعلن في كل مناسبة بشكل واضح وصريح دعمها لقيام دولة فلسطينية مستقلة على أراضي ١٩٦٧ بعاصمتها القدس الشرقية، وذلك ما أكدته الرئيس بوتين مرارا وتكرارا بما في ذلك بشكل مفصل خلال مخاطبته القمة العربية في شرم الشيخ في آذار ٢٠١٥، وقد وقعت ضد «صفقة القرن» ومحاولات الرئيس دونالد ترامب الاستفراء بحل القضية على قاعدة تبني برنامج

نتنياهو واليمين الإسرائيلي. تبدي روسيا تأييدها للمطالب الفلسطينية في مختلف المحافل الدولية بما فيها هيئات الأمم المتحدة، وسبق أن حرصت موسكو على القيام بدور فاعل وحجوي ضمن اللجنة الرباعية الدولية، وعينت مندوبا دائما لها لمتابعة عملية السلام، ومن البديهي أن جملة المواقف الروسية هذه تتخطى من المصالح الروسية في الإقليم الذي يعتبر ضمن الجوار القريب لأراضي الاتحاد الروسي، وأن روسيا لا تسلم بانفراد الولايات المتحدة في رعاية عملية السلام أو تحديد شروط التسوية مثلما كانت عليه الحال في فترة انعقاد مؤتمر مدريد في تشرين الأول عام ١٩٩١ والذي تزامن مع تفكك الاتحاد السوفياتي (رسميا في كانون الأول ١٩٩١)، وهكذا ظل الحضور الروسي في الشرق الأوسط شكليا وضعيفا طوال عقد التسعينيات الذي شهد توقيع اتفاقيات أوسلو وقيام السلطة الفلسطينية.

وتحرص موسكو حتى على متابعة الشأن الفلسطيني

من داخله عبر العلاقات الوثيقة التي تربطها بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية وقيادات الفصائل كافة بما فيها قيادة حركة حماس، وقد استضافت موسكو عديد الوفود الفلسطينية بما فيها مؤتمر لحوار الفصائل الفلسطينية في العام ٢٠١٩.

وأبدت موسكو في سبيل تعزيز حضورها في ملف الشرق الأوسط أكثر من مرة استعدادها لاستغلال علاقاتها الجيدة مع الطرفين «لتأيين» مواقف الفلسطينيين واستئناف الاتصالات المباشرة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي.

المصالح أولا

ولا يعني هذا الاهتمام والانغماس الروسي في الشأن الفلسطيني، أو التأييد المبدئي للمواقف والحقوق الفلسطينية، المصداق الحتمي مع إسرائيل، فالطرفان الروسي والإسرائيلي هما خير من يجسد في علاقتهما حقيقة أن السياسات والمواقف تليها المصالح، وهذه المصالح في حالة من الحركة والتطور الدائمين منذ عهد الاتحاد السوفياتي ومواقفه الأولية من الحركة الصهيونية إلى مسارعة الاتحاد في عهد ستالين، للاعتراف بإسرائيل بعد يومين فقط من إعلان قيامها، ويبدو أن حماس الاتحاد السوفياتي للاعتراف بإسرائيل كان نابعا من الرهان على إمكانية استمالتها مع سياسات الاستقطاب الحادة والحرب الباردة، لكن الأيام والأحداث كشفت عكس ذلك، وعادت العلاقات السوفياتية- الإسرائيلية لتتوتر من جديد مع انحياز إسرائيل المطلق للمعسكر الغربي، فقطعت العلاقات مرتين مؤقتا عامي ١٩٥٣ على أثر انفجار وقع في البعثة السوفياتية في تل أبيب ١٩٥٦ على أثر العدوان الثلاثي على مصر، ثم قطعت عام ١٩٦٧ لفترة طويلة ولم يجر استعادتها إلا في أواخر عهد الاتحاد السوفياتي العام ١٩٩١، ليصبح هذا العام نقطة انطلاق لعلاقات جيدة وتميزة في مختلف المجالات على الرغم من عديد الملفات الشائكة التي يختلف عليها البلدان.

الروس في إسرائيل

يعيش في إسرائيل الآن أكثر من مليون شخص من أصل روسي، أو من الجمهوريات التي كانت تابعة للاتحاد السوفياتي، وقد تدفقت موجات الهجرة هذه بدءا من العام ١٩٨٩ وطوال عقد التسعينيات، ولأسباب ثقافية واجتماعية كثيرة حافظ المهاجرون الروس على سماتهم المميزة كتجمع إثني وثقافي وسط المجتمع الإسرائيلي إلى درجة بدأ فيها وكنهم يستعصون على الذوبان أو الانصهار داخل المجتمع الإسرائيلي، ولفترة طويلة حافظ هؤلاء على أنماط حياتهم الخاصة وعلى لغتهم الروسية باعتبارها اللغة المحكية في البيت والشارع، وحتى على أحزابهم

الخاصة (يسرائيل بعلياه الذي انحل قبل سنوات ويسرائيل بيتينو) فضلا عن الصحف ووسائل الإعلام (بلغ عدد الصحف والمجلات الناطقة بالروسية في إسرائيل نحو ٥٠ صحيفة ومجلة قبل انحسارها في السنوات الأخيرة بسبب هيمنة الإعلام الجديد وتراجع المطبوعات عالميا)، وانتشرت الاندية الاجتماعية ومراكز الثقافة والفن ذات الطابع الروسي، وسائر مظاهر الخصوصية الثقافية الروسية.

وتشير الإحصائيات إلى أن نسبة الإسرائيليين من أصل روسي أو من دول الاتحاد السوفياتي السابق تزيد عن ٢٠ في المئة، كما تعد اللغة الروسية ثالث اللغات المحكية في إسرائيل بعد العبرية والعربية.

وساهمت بعض مظاهر العنصرية ونفوذ الأحزاب الدينية في تغيير المهاجرين الروس من المجتمع الذي جاؤوا إليه، ويضع شروطا تعسفية للاعتراف بهم كيهود، وذلك ما دفع قيادات دولة إسرائيل إلى إبداء قلقها من إمكانية اتخاذ المهاجرين الروس لإسرائيل كمحطة توقف مؤقتة في طريقهم للهجرة إلى دول أخرى وخاصة للولايات المتحدة، وهو ما دفع قادة إسرائيل لاعتماد سياسات تشجيع استيعاب هؤلاء المهاجرين، بما في ذلك تشجيعهم على الاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وكان لموجات الهجرة الروسية هذه أثر حاسم في الظفرة الاقتصادية والعلمية التي شهدتها إسرائيل، وهو ما أشار له الرئيس فلاديمير بوتين بتأييده على أن اليهود الذين هاجروا من الاتحاد السوفياتي السابق «ساهموا بشكل كبير في نهوض إسرائيل، وهم يشكلون اليوم همزة وصل بين روسيا وإسرائيل».

وأوردت مصادر إسرائيلية عديدة أن موجات الهجرة الروسية إلى إسرائيل في العقد الأخير من القرن العشرين شملت نحو ١٠٠ ألف مهندس، و٢٠ ألف طبيب وطبيب أسنان، و٢٤ ألف ممرض، و٥٥ ألف معلم و٢٠ ألف عالم وفنان وموسيقي.

ويحتفظ هؤلاء المهاجرون الروس، إلى جانب عاداتهم وتقاليدهم الروسية، بجنسياتهم الروسية الأصلية وبجوازات سفرهم وصلاتهم المنتظمة مع أقاربهم أو معارفهم أو شركائهم في روسيا، ويفضل كثير منهم قضاء أوقات الإجازات والراحة والاستجمام فضلا عن محاولة امتلاك منزل أو عقار في روسيا التي تمثل لكثير منهم البلد الأصلي، رغم إقرار الرئيس بوتين أن هؤلاء هم مواطنون إسرائيليون.

تعاون في كل المجالات

ويعمل الطرفان الروسي والإسرائيلي في كل مناسبة عن رغبتهما في تطوير التعاون والتبادل التجاري بينهما، ومع أن التعاون بينهما لم يصل بعد إلى مستوى مميز كما هي حال التبادل بين تركيا وإسرائيل مثلا،

ونما بشكل بطيء وتدرجي من وضع عشرات الملايين من الدولارات أوائل التسعينيات إلى نحو ثلاثة مليارات دولار في العام ٢٠١٩، إلا أن ما يجدر الالتفات له هو نوعية هذا التعاون وليس حجمه، وقد وقع البلدان أكثر من عشرين اتفاقية للتعاون في مختلف المجالات ومنها التقنيات الحديثة والغاز والطاقة، وأبحاث الفضاء، ويشار في هذا الصدد إلى أن سفن الفضاء الروسية هي التي حملت الأقمار الصناعية الإسرائيلية ووضعتها في مساراتها، كما عقدت سلسلة من الاتفاقيات في مجالات السياحة والزراعة، والعلوم والتكنولوجيا والصحة والزراعة، والطيران والتعليم والثقافة، والمعاملات الجبركية لمنع الأزدواج الضريبي، والاتصالات والحرب ضد الجريمة وغيرها.

ومن أبرز علامات قوة وتميز العلاقات الروسية- الإسرائيلية تكرار زيارات نتنياهو لموسكو لأكثر من ١٠ مرات لأسباب مختلفة، ويمكن بالطبع افتراض أن لنتنياهو أسبابه الخاصة لإكثار هذه الزيارات ومن بينها أسبابه الانتخابية كمغالطة الأصوات الروسية في إسرائيل، والإيحاء لجمهوره بأنه رجل دولة مهم يحتفظ بعلاقات جيدة مع معظم زعماء العالم، كما أن الرئيس بوتين قام بزيارة تاريخية هي الأولى لرئيس روسي إلى إسرائيل لكنه حرص أيضا على زيارة الأراضي الفلسطينية، وكذلك قام رئيس الوزراء الروسي السابق ديمتري ميدفيدف بزيارة في العام ٢٠١٦ ركز فيها على التعاون الاقتصادي مع إسرائيل، وحرص هو الآخر على زيارة مدينة أريحا الفلسطينية ولقاء الرئيس محمود عباس. وغالبا ما يحتل الموضوعان الإيراني والسوري حيزا مهما من قضايا النقاش المشترك لكن كثيرا من زيارات نتنياهو طغت عليها الجوانب الاستعراضية مثل زيارته التي عرض فيها على الروس تفاصيل «صفقة القرن»، واصطحب فيها الفتاة الإسرائيلية نعمة يسسار التي سجنّت في روسيا بسبب حيازتها كمية قليلة من المخدرات وتوسط نتنياهو لدى بوتين من أجل العفو عنها.

ولم توفر إسرائيل فرصة للإعراب عن تقديرها لمستوى العلاقات مع روسيا، فامتنتع عن حضور جلسة التصويت في الأمم المتحدة أثناء نقاش قضية قيام روسيا بضم شبه جزيرة القرم في العام ٢٠١٤ وهو ما أثار غضب واشنطن ودول الاتحاد الأوروبي.

وهكذا يمكن القول إن إسرائيل وروسيا ماضيتان في تطوير وتحسين علاقاتهما الثنائية في جميع المجالات على الرغم من إدراك روسيا المطلق لاصطفاف إسرائيل الدائم مع الولايات المتحدة الأميركية في كل ما له علاقة بسياسات هذه الأخيرة الكونية، وعلى الرغم كذلك من ثقل وتعقيدات الملفات الخلافية الشائكة التي تعترض العلاقات الروسية- الإسرائيلية، وأبرزها الملفات الفلسطينية والسورية والإيرانية.

قيد الطبع

المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار»

الأراضي المُفرغة

جغرافيا قانونية لحقوق البدو في النقب

ترجمة: ياسين السيد

الأراضي المُفرغة

جغرافيا قانونية لحقوق البدو في النقب

أحمد امارة
الكساندر كيدار
أورن بختنيل
ترجمة: ياسين السيد





جمهور فريق «بيطار القدس» العنصري يرفع شعار «بيطار نقي من العرب».

«بيطار القدس»: «النادي الصهيوني النقي إلى الأبد»!

كتب أنس إبراهيم:

في العام ١٩٢٣ تأسست حركة بيطار في لاتفيا؛ كانت حركة شبابية صهيونية برؤية تختلف عن التيار الصهيوني النشأ آنذاك في عدة نقاط رئيسية. فقد رُوّجت لنزعة توسعية أكثر عدوانية تمثلت في السعي إلى إقامة دولة يهودية على جانبي نهر الأردن، واتخذت موقفاً عدائياً تجاه الاستعمار البريطاني في فلسطين، وكذلك تبنت وجهات نظر مناهضة للاشتراكية. وفي العام ١٩٣٦، قام ديفيد هورن، الذي كان رئيساً لفرع بيطار المحلي في القدس، بتجنيد بعض نشطاء الحركة لإنشاء نادي كرة القدم بيطار القدس، وقد انضم كثير من هؤلاء إلى منظمتي الإتسل وليحي الصهيونيتين واللتين كانتا فاعلتين في نشاطات مسلحة وإرهابية ضد أهداف عربية وكذلك بريطانية في ذلك الوقت.

الخلفية الأيديولوجية

يعدُّ بيطار القدس أحد أكثر الأندية شعبية في إسرائيل إلى جانب مكابي حيفا ومكابي تل أبيب وهوبيل تل أبيب؛ ومع ذلك يتميّز عن هذه الأندية بصيغته السياسية اليمينية المتطرفة التي كانت ولا تزال جزءاً أساسياً من ثقافة النادي ومشجعيه الرياضية والسياسية. فغالبا ما يرتبط مشجعو بيطار بالحركة الصهيونية التصحيحية والأحزاب التي تمثلها كحزب الليكود الذي يعدُّ رئيسه، بنيامين نتنياهو، من أشد المؤيدين لبيطار القدس.

يميل مشجعو بيطار القدس إلى رؤية أنفسهم كـ«هستضعفين إلى الأبد» (Underdogs forever)، وهو المصطلح الرياضي الذي يُشير إلى وضعية الفريق غير المتكافئة مع الفرق الأخرى في الدوري الرياضي، وهي وضعية تشكّلت خاصة مع اندماج الفريق ومشجعيه إلى التيار اليميني المتطرف الذي كان يمثل الهامش السياسي في إسرائيل منذ تأسيسها وقبل التأسيس بسنوات في ظل هيمنة مطلق لحزب العمل الإسرائيلي والتيار الاشتراكي الصهيوني حتى العام ١٩٧٧، عام الانقلاب الكبير في السياسة الإسرائيلية وكذلك الانقلاب في وضعية الفريق الرياضية. إلا أن هناك خلفيات أخرى اجتماعية واقتصادية ساعدت على تشكيل وجذب القاعدة الشعبية لبيطار القدس، والتي تشكّلت خلال خمسينيات وستينيات القرن الماضي مع وصول أعداد كبيرة من المستوطنين الشرقيين «المزרחيين»، الذي هاجروا إلى إسرائيل بشكل جماعي من الدول العربية والإسلامية. وقد وجد هؤلاء المستوطنون أنفسهم في وضعية اجتماعية واقتصادية دونية على النقيض من اليهود الأوروبيين «الأشكناز»، الذي هيمنوا على البنى السياسية، الاقتصادية والسلطوية في الدولة خلال سنوات حكم المباي، أو حزب العمل. في تلك السنوات اجتذب بيطار القدس العديد من المزרחيين وتطورت ثقافة مشجعي الفريق إلى نوع من المعارضة السياسية والثقافية للبنى السلطوية والاقتصادية القائمة. أما سياسياً، فقد ارتبط الفريق بحزب حيروت اليميني الذين كان حزبا شعبياً مناهضاً للاشتراكية وملتزماً بالتوسع

الاستيطاني الاستعماري خارج حدود إسرائيل، وهو الاتجاه الذي كان يمثل تقاطعاً أيديولوجياً مع الأدبيات السياسية الخاصة بحركة بيطار قبل تأسيس دولة إسرائيل العام ١٩٤٨.

الانقلاب الكبير

لم يكن بيطار القدس فريقاً رياضياً هاماً في إسرائيل حتى العام ١٩٧٦ حين فاز بنهائي كأس الدولة ضد مكابي تل أبيب. إلا أن أهمية بيطار كفريق يميني متطرّف برزت مع صعود اليمين الصهيوني إلى سدة الحكم في إسرائيل بقيادة حزب الليكود بزعامة مناحيم بيغن الذي وضع حداً لحكم اليسار الإسرائيلي الذي دام ٣٠ عاماً حتى ذلك العام. وبالتوازي مع فترة رياضية ذهبية للفريق على مستوى البطولات الإسرائيلية، كان هناك تصاعد في الخطاب العنصري والعربي لمشجعي بيطار القدس الذين مارسوا شكلاً من أشكال القومية الشوفينية العنصرية، وكذلك شكلاً من أشكال اليهودية الذكورية، أو يهودية العضلات، المصطلح الذي صاغه قبل قرن تقريباً الزعيم الصهيوني ماكس نورداو. ويشير مصطلح نورداو إلى ضرورة تغيير الصورة النمطية لليهودي الأوروبي الذي يعيش في الغيتو والذي غالباً ما يكون منكفئاً على نفسه، ضعيفاً، هزلياً، خيفاً بلا أي بنية عضلية أو حتى إرادة ذاتية لتغيير وضعه الاجتماعي والاقتصادي. كان رأي نورداو أن أولئك الذين وقعوا ضحايا لمعاداة السامية التي كانت متفشية في أوروبا آنذاك كانوا في الواقع ضحايا لحالة ذاتية تدعى «الضائقة اليهودية»، والتي تُشير إلى اليهود الذين يسعون إلى عيش حياة فكرية تدور حول مواضيع ميتافيزيقية لا يهتمها أحد وتجعلهم ضعفاء ومعرّولين عن العالم. في المقابل، دعا نورداو إلى المزيد من الاهتمام بالرياضة الجسدية، والتفكير في «يهودية العضلات» كحل جذري لمشكلة «اليهودي الضعيف»، وهي الرؤية التي يجسدها مشجعو نادي بيطار القدس باكثر صورها المنحرفة، الشوفينية والعنصرية، وتحديدًا فرقة الألتراس (المتطرفين) المعروفة بـ«لا فاميليا La Familia».

ثمة بعد تاريخي إضافي يجعل من العرب موضوعاً لهتافات مشجعي نادي بيطار العنصرية مثل «الموت للعرب»، «الموت للمسلمين»؛ وهي أن أكثرية المشجعين المتعضيين والمتطرفين للنادي هم من نسل اليهود الشرقيين الذين تعود أصولهم إلى مجتمعات يهودية في الدول العربية في شمال أفريقيا والشرق الأوسط. وفي ميختاتم هم لديهم صلة قديمة بالإسلام والعالم العربي، إلا أنها ليست صلة جيدة، بل يفكرون بأنفسهم كمضطهدين هاجروا من تلك البلاد إلى إسرائيل كدولة اليهود والتي لا بد أن تكون فقط دولة لليهود وبالتالي لا بد من تطهيرها من العرب والمسلمين. ذلك أحد أهم الأسباب التي جعلت من نادي بيطار القدس النادي الإسرائيلي الوحيد الذي لم يضم لاعبا عربياً إلى صفوفه من قبل، واللاعبين المسلمين الذين حاولت إدارة النادي ضمهم بين وقتٍ وآخر انتهت بطردهم مرة أخرى في رضوخ مطلق لإرادة مشجعي النادي وتحديدًا فرقة «لا فاميليا» التي تمثل الاتجاه الأشد

تطرفاً وعنصرية بين مشجعين النادي.

ميليشيا اليمين المتطرف

في صيف ٢٠٢٠ تصاعدت الاحتجاجات السياسية في القدس ضد بنيامين نتنياهو إلى تجمعات أسبوعية بالآلاف ليلة السبت أمام مقر رئيس الحكومة الإسرائيلية. وقد تصاعدت الاحتجاجات بصورة أكبر عندما حاولت الشرطة الإسرائيلية قمعها وتفريق المتظاهرين، وفي النهاية لجأ نتنياهو والليكود إلى مجموعة من مشجعي كرة القدم، «لا فاميليا»، لتقديم عرض القوة الخاصة بهم في الشارع. وعلى صفحته على الفيسبوك، كتب الناشط في الليكود آمنون بن عامي دعوة إلى التراس بيطار القدس قائلاً: «لا فاميليا، انتم الذواء ضد هؤلاء الفوضويين». في ذلك الوقت كانت المجموعة متاحة في ظل انتهاء الموسم الرياضي، وخلال عدة ليالٍ في شهر تموز ٢٠٢٠، قامت المجموعة بمهاجمة المتظاهرين المناهضين لنتنياهو، وكانوا يغنون: «هذه أرض إسرائيل، هذه هي الدولة اليهودية، أنا أكره كل العرب». لم يكن هجومهم منظمًا، بل كان شعاعاً خالصاً ضد كل شخص لا يشبههم، ولا يغني مثلهم ويهاجم الجميع مثلهم. وفي إحدى الليالي طاردوا رجلاً فلسطينياً في سيارته، وقذفوا سيارته بالحجارة، ثم أرغموه على الخروج من السيارة وطاردوه سيراً على الأقدام بعدما قذفوا زجاجات حارقة على سيارته. هددوا المتظاهرين الإسرائيليين ضد نتنياهو بالطعن بالسكاكين، وأنه يهودي، وكان أحد أعضاء «لا فاميليا» جندياً سابقاً في الجيش الإسرائيلي، وكان يحمل بكل فخر بندقيته العسكرية في استعراض للقوة والإرهاب ضد كل من لا يشبههم.

أُنشئت مجموعة «لا فاميليا» في العام ٢٠٠٥، ومثلت الاتجاه الأشد تطرفاً بين مشجعي بيطار القدس، ويقدر عدد الأعضاء الناضطين في المجموعة بالآلاف، إلا أن أحداً لا يعرف على وجه الدقة عددهم الدقيق. وللمجموعة سطوة هائلة على النادي وإدارته التي حاولت العام ٢٠١٣ بطريقة ملتوية الإشارة إلى انتهاء مقاطعتها العنصرية للاعبين العرب من خلال التعاقد مع لاعبين شابين مسلمين، ورغم أنهما لم يكونا عرباً بل من الشيشان، رفضت «لا فاميليا» تعاقد النادي معهما. ورفع أعضاء المجموعة شعار: «بيطار: نقي إلى الأبد»، وقاموا بإشعال النار في غرفة تذكارات النادي، ورغم موقفه الحازم ضد المجموعة، حتى رئيس النادي لم يصمد أمام طوفان العنصرية والعرقية الكارهة للمجموعة ورحل بعد وقت قصير على رحيل اللاعبين الشابين المسلمين.

ما بين ألتراس الدولة وألتراس ضد الدولة

يشير مصطلح الألتراس إلى مجموعة واسعة من المشجعين على درجة عالية من التنظيم، التي عادة ما تدخل في اشتباكات مع الشرطة أو مع الألتراس الفرق

الأخرى المعارضة، والقاسم المشترك بينهم في جميع أنحاء العالم هو هويتهم المتماسكة؛ فحتى لو كانت لديهم عائلة أو وظائف يومية، فمن المرجح أن يعزف هؤلاء عن أنفسهم من خلال ولائهم الرياضي على أنهم التراس، فهم قبل أن يكونوا أي شيء آخر، هم التراس. وفي القلب من هذه المجموعات عادة ما تكون هناك مجموعة فرعية أشد تعصباً وتطرفاً وأكثر عنفاً، تُسمّى بالهوليفانيزيم، وهو المصطلح الذي يعني السلوك العنيف وصناعة المشاكل. وتُسمى جماعات الهوليفانيزيم نفسها بالـ«Firms» وهي الكلمة العامية الإنكليزية التي تعني «مصائب إجرامية»، والغاية وراء تجمعات الهوليفانيزيم في كرة القدم هي إيذاء أكبر ضرر ممكن للخصم. هي ممارسة شائعة في كرة القدم في العالم كله، وتتمثل في وجود المئات وأحياناً آلاف الرجال المنظمين جيداً ولديهم دراية بأساليب القتال، الذين يتجمعون أسبوعاً بعد أسبوع خارج مباريات كرة القدم ويعرفون جيداً كيف يتعاملون مع عنف الشرطة وقمعهما، تقريباً كادمان أسبوعي لا بد منه.

تاريخياً كان الألتراس مناهضين للسلطة، أي سلطة، وعادة ما كان شعارهم هو «كل الشرطة أوغاد»؛ أشبه بإيمان جمعي أو أيديولوجيا جمعية تتمحور حول فكرة واحدة أساسية: «نحن ضد الشرطة ضد الحكومة». وهناك العديد من الأمثلة في التاريخ الحديث التي يظهر فيها الألتراس معارضاً ومنخرطاً في الاحتجاجات الشعبية ضد الحكومات، مثل مصر وأوكرانيا خلال انتفاضة العام ٢٠١٤ وكذلك تركيا خلال احتجاجات حديقة جيزي؛ كلها شهدت خروج مشجعي كرة القدم إلى الشوارع للتحالف مع المتظاهرين ضد قمع السلطة والشرطة. إلا أن صعود الأحزاب الشعبوية إلى السلطة في أوروبا الوسطى والشرقية، أدى إلى اندراف في ثقافة الألتراس الذين وجدوا واحتلال الشوارع ضد أسباب العداة مع المهاجرين والأقليات وكذلك مجتمعات المثليين. بطريقة ما، مثل الألتراس الهامش المستعصف، كما مثله التراس بيطار القدس، في صراع مع الدولة والبنى السياسية الهيمنة لعتقوب طويلة، إلا أن التحولات السياسية الأخيرة خلال العتدين المنصرمين، والتي تمثلت في تبني الأحزاب السياسية الشعبوية اليمينية المتطرفة لشعارات الألتراس اليميني الذي كان ذات يوم يمثل الهامش المنبوذ، مكنت الألتراس من الشعور بأن العالم الذي لم يكن عالمهم من قبل، هو عالمهم الآن، ما مكّنهم من التوحش واحتلال الشوارع ضد المتظاهرين، الأقليات، الأعراق المختلفة، المهاجرين، المثليين، وكل من هو مختلف كونه هم يوماً - مثل بيطار القدس قديماً الجماعة الهامشية في المجتمع الإسرائيلي كالمزרחيين- إلا أن هذه الجماعات أيديولوجيتها اليمينية المتطرفة هي الهيمنة الآن على تيار السياسة في إسرائيل. وبعد أن كان ألتراس بيطار القدس مجموعة من الفوضويين المتطرفين، أصبحوا الآن أداة الحكومة الإسرائيلية بالنيابة لقمع المتظاهرين السياسيين ضد الحكومة والطبقة السياسية الحاكمة.

فريق «ترامب بيطار القدس» أو فريق اليهود المنسيين يشير بعض علماء الاجتماع الإسرائيليين إلى أن

هناك خلفيات أخرى تدفع إلى تطرف متشدد من قبل المزרחيين المؤيدين لبيطار القدس ضد العرب إلى درجة مخوذة هوية الألتراس حول كراهية العرب تحديداً والإصرار على نقاء النادي عرقياً. يرى البعض أن المزרחيين يتنافسون مع العرب على نفس الوظائف منخفضة الأجر، وآخرون يعتقدون أنه في جو سياسي مشحون في مدينة القدس حيث تصوم الهويات العريبات ويميّز ضد العرب، يشعر المزרחيون بالحاجة إلى رفض العناصر العربية بدرجة أشد من بقية التيارات السياسية في القدس وفي إسرائيل عموماً. ففي الوقت نفسه، هناك أندية كرة قدم أخرى مثل بني يهودا وهوبويل بكر السبع ولديها قاعدة جماهيرية كبيرة وكانت تعاقبت مع لاعبين عرب من قبل ولم ينظم مشجعوهم المزרחيون تظاهرات لمنع ضمهم للعكس من مشجعي بيطار القدس.

وربما يكون السبب الأساس وراء كراهية المزרחيين في القدس تحديداً للعرب، هو شعورهم السابق والحالي بالتهميش في إطار المجتمع الإسرائيلي وبناءه السياسية والاقتصادية، الأمر الذي يعكس على علاقة المزרחيين بالعرب الذين ينافسوهم على الوظائف والفرص الاقتصادية، إضافة إلى البعد التاريخي الذي يجعل من عداة العرب الشديد علامة تعريف سياسية للمزרחيين تميزهم عن التيارات الصهيونية الأخرى في إسرائيل.

بعد قرار دونالد ترامب نقل السفارة الأميركية إلى القدس، أعلن نادي بيطار القدس عن نيته تغيير اسمه إلى «بيطار ترامب القدس»، كإيماء تقدير من قبل إدارة الفريق وبعض مشجعيه، وبالنسبة للبعض، فليست هناك مفاجأة كبيرة حول هذا القرار، ذلك أن القاعدة الشعبية لبيطار القدس تشابه مع قاعدة ترامب الشعبية التي تشعز هي الأخرى بالتهميش السياسي والثقافي، أو كما يصفهم ترامب بـ«رجال ونساء البلاد المنسيون»، مثلما يصف بيطار نفسه بفريق اليهود المنسيين. قبل أسبوع من أول حصة تدريبية لفريق بيطار القدس بعد الإعلان عن شراء الفريق من قبل مجموعة إماراتية، قامت مجموعة من أعضاء فرقة «لا فاميليا» برش شعارات معادية للعرب على الجدران. وخلال حديثه مع الغارديان البريطانية، قال أحد أعضاء المجموعة إن بيع حصة من الفريق للعرب لا يعدُّ تهديداً فقط لليهودية النادي بل لليهودية مدينة القدس بأكملها. وربما ما لا يعرفه ناشط «لا فاميليا»، أو يعرفه، لا يعرفه، لا يعدُّ بالمفاجأة، بل من المنطقي الافتراض أن النادي الذي يمثل أقصى اليمين والتوجهات الشعبوية المتطرفة سيكون الوجهة المفضلة لدولة ثناقض أي خطاب إنساني، ديمقراطي، حقوقي أو وطني - إن كان ذلك أصلاً جزءاً من منطق خطابها السياسي. وفي الواقع، من الصعب تصوّر أن صفقة الشراء هي تهديد للطابع اليهودي للمدينة المقدسة. وما لا يعرفه الشيخ الإماراتي، أو ربما يعرفه، أنه لن يكون مقبولاً ولو تحول إلى اليهودية، ولعل من السخرية بمكان أن يكون التطرف الصهيوني هو العائق الأخير والأكثر صلابة ضد موجات التطبيع الخليجية مع إسرائيل.



جبل من القمامة قرب تل أبيب.

دراسة جديدة: قصور إسرائيلي في معالجة النفايات بمعايير بيئية!

كتب هشام نفاع:

أظهرت دراسة أعدها مركز الأبحاث والمعلومات في الكنيست الإسرائيلي وعرضت أمام لجنة الداخلية وحماية البيئة البرلمانية، في أواسط الشهر الماضي، أن الأموال التي تراكمت في «صندوق الحفاظ على النظافة»، التابع لوزارة جودة البيئة، في نهاية العام ٢٠١٩ قد بلغت ٢,٧٥ مليار شيكل. وهو ما وصفته اللجنة البرلمانية بأنه: «أمر غير معقول بقاء أكثر من مليار شيكل في الصندوق بينما الدولة تعاني من الأوساخ ونحن نغرق في الرزيلة».

تمت إقامة هذا الصندوق بموجب قانون النظافة للعام ١٩٨٤. في البداية، كانت عائداته ناتجة بشكل أساس عن الغرامات والعقوبات وقانون الودائع. اعتباراً من النصف الثاني من العام ٢٠٠٧، تم فرض ضريبة على مكبات النفايات في جميع أنحاء البلاد، ومنذ ذلك الحين بات دخل الصندوق الرئيس يعود إلى الضريبة المفروضة على مكبات النفايات.

يتضح في الدراسة أن هناك زيادة حادة في إيرادات الصندوق وأنشطته. وتظهر البيانات المالية للصندوق أن مصروفاته أقل بكثير من إيراداته، وأن هناك فائضاً سنوياً جارياً يؤدي إلى زيادة رصيد أموال الصندوق، دون أن يتم استثمارها لتحقيق أهداف إقامة الصندوق نفسه. وبحسب مديره في السنوات السابقة، فإن معدل استخدام المصروفات السنوية من إجمالي دخل الصندوق منخفض (٤٣,٩٪ في ٢٠١٨ و ٣٧,٥٪ في ٢٠١٩). الجانب المتعلق بالجسور ومصالحته العامة في هذه المعطيات مرتبط بعدم قدرة الصندوق على إنفاق ميزانيته لتحقيق أهداف متعلقة بجودة البيئة، وعلى نحو خاص إعادة تدوير النفايات.

بحث: في القرن الماضي

تضاعف إنتاج النفايات عشر مرات

كتبت مجلة «نيتشر» العلمية المرموقة في أحد مقالاتها، قبل بضع سنوات، النفايات الصلبة - الأشياء التي نسقظها بمزلق القمامة في البنايات، أو تهمل بمواقع العمل، أو توضع على الرصيف أسبوعياً - هي منتج جانبي مدهل للحضارة. فالشخص الأميركي المتوسط يرمي ما يعادل وزنه من القمامة شهرياً. وعندما تؤدي إدارة النفايات عملها بصورة جيدة، فإن هذا الموضوع لا يشغلنا كثيراً، إذ يكون بعيداً عن أذهاننا، حيث يتم بسرعة في الغالب؛ فلا نلتفت إليه. نجمع المواد المهملّة، وبعضها يعاد تدويره أو يصبح سماداً، ومعظمها يُدفن بالمكبات، أو يُحرق؛ فيصبح رماداً. لكنّ المشهد العالمي للنفايات يبدو مقلقاً. في القرن الماضي، وبينما ازداد عدد سكان العالم، وأصبحوا أغنى وأكثر ميلاً إلى الخضّر، تضاعف إنتاج النفايات عشر مرات. وبحلول العام ٢٠٢٥، سوف يتضاعف إنتاج النفايات مرة أخرى. لقد أصبح إنتاج القمامة أسرع من ملوثات البيئة الأخرى، بما فيها غازات الاحتباس الحراري، كما تملأ نفايات البلاستيك محيطات وأنهار العالم، مسببةً فيضانات في مدن

العالم النامي. وإدارة النفايات الصلبة تشكل واحدة من أكبر التكاليف بموازنة البلديات.

وأكدت تحت عنوان «البيئة: يجب وقف نمو معدلات النفايات في هذا القرن»: تمثل دول منظمة موند للنفايات، إذ تنتج حوالي ١,٠٧٥ مليون طن يومياً. ويتوقع أن يزيد هذا المعدل حتى العام ٢٠٥٠، نظراً إلى نمو سكان الخضّر، ثم يتوقع أن يتراجع ببطء، حين تدفع تطورات علم وتقنية المواد إلى إنتاج منتجات أصغر وأخف وزناً، وأكثر استخداماً للموارد.

ارتباطاً بهذه النقطة، فوفقاً لبيانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، بلغ إنتاج النفايات البلدية في إسرائيل في العام ٢٠١٨ نحو ٦٧٥ كغم للفرد، بزيادة ٢٨,٧٪ عن دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) و ٣٦,٨٪ عن الدول الأوروبية الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD). بينما بلغ معدل التخلص من النفايات البلدية في إسرائيل بواسطة دفنها عام ٢٠١٨ نحو ٧٧,٦٪. مقارنة بنسبة ٣٩,٣٪ في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية و ٢٨,٢٪ في الدول الأوروبية الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

تقصير في استغلال دخل «الصندوق» لصالح أهداف حددها القانون

معنى المعطيات الواردة أعلاه هو أن إسرائيل تنتج كميات أكثر من النفايات، تدفن القسم الأكبر منها، وتعيد تدوير قسم قليل منها فقط قياساً بدول أخرى، تشكل مرجعية للمقارنة معها بنظر السلطات الإسرائيلية. ترتبط هذه النقطة بصندوق الحفاظ على النظافة، لأنه تم تحديد الغرض الشامل للصندوق في قانون النظافة كالتالي: «تركيز التدابير المالية للحفاظ على الجودة المناسبة للبيئة، بما في ذلك الحفاظ على النظافة، ومنع إلقاء النفايات ومعالجتها، وإعادة التدوير، والوقاية من المخاطر، ومنع اللافات غير القانونية والمخالفات بموجب قانون المواد الخطرة، وحماية البيئة وإعادة التأهيل، والحد من مخاطر مادة الإسبست ومكابه الغبار». من هنا، يطرح الفأض المالي المتراكم في الصندوق أسئلة حول تقصير في استغلاله لصالح أهداف ينص عليها القانون في شأن الحفاظ على جودة البيئة.

ميزانية الصندوق هي جزء من ميزانية وزارة حماية البيئة لكنها تدار بشكل منفصل عنها بصيغة اقتصاد مغلق، بحيث يتم تمويل نفقات الصندوق من دخله، وفي نهاية كل عام يتم تحويل الرصيد غير المستخدم إلى العام المقبل. يمتلك الصندوق أربعة حسابات مدارة بشكل منفصل: حساب ضريبة طمر النفايات (المكبات) وحساب عام وحساب إيداع وحساب أكياس. من البيانات التي توردها الدراسة يمكن ملاحظة أنه في نهاية العام ٢٠١٩ كان لدى الصندوق رصيد يبلغ حوالي ٢,٧٥ مليار شيكل، ما يقرب ٩٥٪ منها كان في حساب الضريبة على المكبات.

مطلع تموز ٢٠٠٧، دخل التعديل رقم ٩ لقانون النظافة للعام ١٩٨٤ حيز التنفيذ، والذي يتم بموجبه فرض ضريبة على مكبات طمر النفايات في جميع أنحاء البلاد، وأن يتم توجيه هذا الدخل إلى حساب لتحقيق أهدافه. وعدد منها: إعادة الاستخدام وإعادة التدوير وإنتاج الطاقة، من خلال زيادة تكلفة استخدام المكبات من جهة، واستخدام عائدات الضريبة من قبل الصندوق لتشجيع وتحفيز طرق المعالجة البديلة، وتخصيص الإنفاق على الأموال التي تتم جبايتها من المكبات لأغراض التنمية بشكل أساس.

تم في العام ٢٠١٨ وضع خطة إستراتيجية لمعالجة النفايات بحلول العام ٢٠٣٠، قدمتها وزارة جودة البيئة وأقرتها الحكومة. أهداف الخطة الوصول إلى النسب التالية من النفايات الناتجة عموماً:

- إعادة التدوير بنسبة ٥١٪ واستخراج الطاقة ٢٣٪ وطمر النفايات ٢٦٪ (مقارنة بطمر ٧٦٪ من النفايات في ٢٠١٨).
- تنجيع سوق النفايات ومعالجة النفايات على المستوى الإقليمي.
- تحسين الخدمة العامة وتقليل التلوث والمخاطر البيئية.

صادقت إدارة صندوق النظافة على إطار موازنة بقيمة ٤,١٤ مليار شيكل من ميزانية الصندوق لتنفيذ الخطة الاستراتيجية.

كانت المعطيات في الواقع كالتالي: ٢,٨ مليار شيكل (٦٧,٧٪) خصصت لبناء مرافق ترميم الطاقة، حوالي ٤٠٠ مليون شيكل (٩,٧٪) لبناء مرافق معالجة إضافية، حوالي ٣٠٠ مليون شيكل (٧,٢٪) لتعزيز عملية الفرز ونحو ٢٤٠ مليون شيكل (٥,٨٪) لبناء مرافق إجراء الفرز. تشير الدراسة إلى أن الوزارة تدرس حالياً تغيير الخطة بحيث تزداد حصة الميزانية المخصصة لإعادة تدوير النفايات على حساب استخدامها لإنتاج الطاقة.

مشروع مشترك لهيئات حكومية وأكاديمية ومدنية

كتبت وزارة البيئة على موقعها، في مقال يعود إلى العام ٢٠١٩، أنه بالانتقال إلى الاقتصاد منخفض التلويث والمنافس حتى العام ٢٠٥٠ قامت الوزارة بالمبادرة لمشروع مشترك لعدد من الهيئات الحكومية والعامة في قطاعات المواصلات والصناعة وتخطيط المراكز السكانية والمناطق المفتوحة. يهدف المشروع إلى تغيير مبادئ تخطيط البنية التحتية وزيادة كفاءة استهلاك الطاقة والموارد الأخرى مع أقل تلويث ممكن للبيئة وتخفيض إنتاج النفايات والمخلفات، من خلال زيادة التنسيق بين المؤسسات الحكومية والقطاع الأكاديمي والقطاع المدني. يشترك في وضع المشروع كل من وزارة البيئة والمعهد الإسرائيلي للديمقراطية ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ووزارات الطاقة والمواصلات والاقتصاد وإدارة التخطيط القطرية. وتقوم هذه المؤسسات بإقامة الطواقم المهنية

لوضع الأهداف والمشروع التطبيقي.

تحت بند «مراحل المشروع» تعترف الوزارة بأن النفايات في إسرائيل تزيد بنسبة ٢٠٪ عن متوسط النفايات في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. نسبة طمر النفايات في إسرائيل هي أعلى نسبة بين هذه الدول وتصل إلى ٨٠٪ من مجمل النفايات. وأشارت في ضمير الصناعة أيضاً إلى تشجيع الصناعة قليلة الكربون ذات القدرة التنافسية مع الانتقال إلى الاقتصاد الدائري. وتدوير جميع أنواع النفايات والمخلفات مع التخفيض البارز في المواد الخام الجديدة.

وأشارت في مكان آخر: تعتمد سياسة علاج النفايات في إسرائيل على مبدأ تخفيض الاستهلاك وفصل النفايات والمخلفات في المصدر من أجل تخفيض كميات النفاية التي لا بدّ من طمرها في نهاية المطاف وذلك من خلال إجراءات العلاج وإعادة التدوير وإعادة الاستعمال.

بالنظر إلى عدم استغلال موارد مالية هائلة، نسبياً، النفايات في إسرائيل على مبدأ تخفيض الاستهلاك وفصل النفايات والمخلفات في المصدر من أجل تخفيض كميات النفاية التي لا بدّ من طمرها في نهاية المطاف وذلك من خلال إجراءات العلاج وإعادة التدوير وإعادة الاستعمال.

بالنظر إلى عدم استغلال موارد مالية هائلة، نسبياً، لا حاجة لتخصيصها بل إنها جاهزة بصيغة «فائض» في صندوق المحافظة على النظافة، يظهر بعد آخر للتقصير والبعد بمسافة كبيرة ما بين الخطط والأهداف وبين التنفيذ على الأرض.

هدف تقريب الوضع في دولة إسرائيل إلى الدول المتقدمة لم يتحقق

ترتبت على طمر النفايات أثمان بيئية عالية، اعتماداً على نوع النفايات وخاصة في حالات المعالجة غير المنظمة للنفايات. تنجم عدة مكاره عن طمر النفايات، بينها: تلوث الهواء والروائح المزعجة القوية وتلوث التربة وتلوث المياه الجوفية والأمراض. لذلك، تطبق العديد من البلدان المتقدمة سياسات لتقليل كميات ومعدلات مدافن النفايات من خلال تقليل إنتاج النفايات أصلاً وإعادة الاستخدام لاستخراج الطاقة وإعادة التدوير.

تستند سياسة تقليل كمية مكبات النفايات في إسرائيل إلى مجموعة متنوعة من القوانين، بما في ذلك قانون الحفاظ على النظافة، وقانون تنظيم التعامل مع العبوات (زجاجات وقوارير وما شابه)، وقانون الحد من استخدام الأكياس البلاستيكية، وقانون الإيداع، وقانون التخلص من الإطارات وإعادة تدويرها، وقانون المعالجة البيئية للمعدات الكهربائية والإلكترونية والبطاريات. الغرض من هذه القوانين هو تقليل طمر النفايات وزيادة معدل التدوير والاستعادة لاستخراج الطاقة منها.

في المحصلة، على الرغم من أن عائدات صندوق الحفاظ على النظافة يفترض أن تكون أداة رئيسية لتنفيذ الأهداف المحددة في قانون النظافة للعام ٢٠٠٧ (تمت الإشارة إليه أعلاه) ولا سيما إنشاء مرافق فرز متقدمة وإيجاد حلول لمعالجة النفايات من أجل تقريب الوضع في دولة إسرائيل إلى الدول المتقدمة - فقد كان التنفيذ مختلفاً. فما زال القسم الأكبر من النفايات يتم التخلص منه بواسطة دفنها في

المطام - ٧٧,٦٪، بينما النسبة هي ٣٩,٣٪ في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية و ٢٨,٢٪ في الدول الأوروبية الأعضاء في المنظمة.

«الناس يتنفسون البلاستيك المحروق وهذا الأمر يشنّد خطورة!»

حين بحثت لجنة الداخلية وحماية البيئة نتائج هذه الدراسة، تحدثت العاصد عميجاي، من إدارة صندوق المحافظة على النظافة، حيث قدم الادعاءات التالية: «عملية القفز إلى درجة أخرى من المعالجة معتدلة، لأن ازدياد كمية النفايات يؤدي إلى الوصول إلى هذه الإنجازات، عملية القفز في عملية التدوير ستكون فقط مع تطوير البنى التحتية والتعامل مع موضوع التدوير الكامل. قمنا بالتوقيع على التزام ببناء ٤ منشآت تصنيف وفرز نفايات متطورة والتي ستسمح بتسريع عمليات التدوير. الخطوة القادمة هي تطوير بني تحتية لعملية التدوير نفسها، وقد تم تخصيص الأموال لإقامة منشآت لتطوير مصانع التدوير».

أما رئيسة اللجنة، عضو الكنيست ميكي حايومفيتش، فقد تحدثت في تلخيصها بلهجة توبيخية غاضبة: «كمن يقوم بالتجوال في البلاد فإنني أشاهد حجم الكارثة - فوتيرة التنظيف منخفضة ولا يتم الالتزام بالأهداف التي يجب تحقيقها وفقاً للقانون، ولا يتم استغلال الأموال التبقية (في ميزانية الصندوق)، ولا تقلص عدد الأماكن التي تدفن فيها النفايات. هذا الأمر يجب أن يجعلكم في إدارة الصندوق لا تتأمنون في الليل، وأن تهضمو في الصباح مع خطة عمل. أنا أشعر بهيمنة اللامبالاة في الصندوق وهذا يدل على انعدام فهم لما يجب أن تكون عليه الدولة. فالناس يتنفسون البلاستيك المحروق وهذا الأمر يشنّد خطورة ويزداد. هذه فضيحة بأن هناك هذا الكم الكبير من المال بينما لا يتم استخدامه من خلال خطط استراتيجية. الأمر مهم، ولكن حالياً، ما تنتفسه هو نفايات وروائح كريهة. عليكم التفكير كيف يتم استغلال الأموال في الصندوق من أجل تنظيف دولة إسرائيل».

الباحث في مركز الأبحاث والمعلومات التابع للكنيست، ليران كوسمان، تطرقت إلى أهداف الخطة الاستراتيجية لوزارة البيئة التي حدّدت أهدافاً لتحقيقها بحلول العام ٢٠٣٠ (كما ذكر أعلاه: إعادة تدوير ٥١٪ من النفايات ودفن ٢٦٪ منها فقط واستخراج الطاقة من ٢٣٪ منها). وحين عقيبت رئيسة اللجنة على ذلك بالقول: «هذه الأرقام غير محدثة والأهداف تغيرت بالتاكيد»، ردّ الباحث: «لم ألاحظ وجود أية خطة جديدة منذ ذلك الحين. ما زالت هذه هي الخطة الحالية».

المشهد الإسرائيلي يصدر بالتعاون مع وزارة الخارجية النرويجية



THE REPRESENTATIVE OFFICE OF NORWAY TO THE PALESTINIAN AUTHORITY

محتوى المشهد الإسرائيلي لا يعكس بالضرورة موقف وزارة الخارجية النرويجية

تابعونا على الفيسبوك

facebook
http://tiny.cc/ywgg4

وقناتنا على اليوتيوب

You Tube
http://tiny.cc/nkdp

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص.ب: 1959

هاتف: 00970 - 2 - 2966201

فاكس: 00970 - 2 - 2966205

البريد الإلكتروني لـ «مدارة»:

madar@madarcenter.org

موقع «مدارة» الإلكتروني:

http://www.madarcenter.org

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies



«مدارة»: مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي